International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (11)
IJFAES
November 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (11)

دور القطاع التضامني الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في رؤية المملكة 2030

عبدالله بن عبدالمجيد الزهراني
باحث ماجستير، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية
aalzahrani4480@stu.kau.edu.sa

عبدالرحيم عبد الحميد الساعاتي
أستاذ الاقتصاد والتمويل الإسلامي، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية
asaati@kau.edu.sa

ملخص

اعتمدت رؤية المملكة 2030 على توظيف العمق الإسلامي في برامجها ومبادراتها التنموية، لذا حرصت على إشراك القطاع التضامني للمشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح دور القطاع التضامني الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في رؤية المملكة 2030، وقد خلصت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها أن برامج ومبادرات الرؤية تسعى إلى زيادة مساهمة الاقتصاد التضامني الإسلامي من خلال دعم نمو القطاع غير الربحي، وتمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق، وتشجيع العمل التطوعي، كما أن التكامل بين القطاعين التضامني والربحي له آثار إيجابية من حيث زيادة المساهمة الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وتبرز مؤسسات القطاع التضامني كالأوقاف والجمعيات التعاونية ولجان التنمية الاجتماعية في دعم العديد من البرامج والمبادرات ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي، لذلك يلعب القطاع التضامني الإسلامي دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة في رؤية المملكة 2030 من خلال البرامج والمبادرات التي يقدمها عبر عدة جهات مختلفة، كبرامج جودة الحياة، وتنويع الاقتصاد، والحفاظ على الموارد الطبيعية.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد التضامني الإسلامي، التنمية المستدامة، رؤية المملكة 2030، القطاع غير الربحي.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (11)
IJFAES
November 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (11)

The role of the Islamic solidarity sector in achieving sustainable development in the Kingdom's Vision 2030

Abdullah bin Abdulmajid Al-Zahrani
Master's Researcher, Institute of Islamic Economics, King Abdulaziz University, Saudi Arabia
aalzahrani4480@stu.kau.edu.sa

Abdulrahim Abdulhameed Al-Saati
Professor of Islamic Economics and Finance, Institute of Islamic Economics, King Abdulaziz University, Saudi Arabia
asaati@kau.edu.sa

Abstract

The Kingdom's Vision 2030has adopted the use of Islamic principles in its development programs and initiatives. Therefore, it has been keen to involve the solidarity sector in participating in achieving the Sustainable Development Goals. This study aimed to clarify the role of the Islamic solidarity sector in achieving sustainable development in the Kingdom's Vision 2030. The study concluded with some results, the most important of which is that the Vision's programs and initiatives seek to increase the contribution of the Islamic solidarity economy by supporting the growth of the non-profit sector, enabling non-profit organizations to achieve a deeper impact, and encouraging volunteer work. The integration between the solidarity and for-profit sectors has positive effects in terms of increasing economic contribution and social development. Solidarity sector institutions such as endowments, cooperative societies, and social development committees stand out in supporting many programs and initiatives with social and economic impact. Therefore, the Islamic solidarity sector plays an important role in achieving sustainable development in the Kingdom's Vision 2030through the programs and initiatives it offers through several different entities, such as quality of life programs, economic diversification, and the preservation of natural resources.

Keywords: Islamic Solidarity Economy, Sustainable Development, Kingdom Vision 2030, Non-Profit Sector.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (11)
IJFAES
November 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (11)

مقدمة

تُعد المملكة العربية السعودية مهبط الوحي ومهد الإسلام وقبلة المسلمين، لذلك أُعتمدت رؤية المملكة 2030 لتتوافق مع المقاصد الشرعية في استغلال الموارد الاقتصادية المسخرة للإنسان لتحقيق وظيفة إعمار الأرض، لذلك عمدت الرؤية إلى توظيف العمق الإسلامي في برامج ومبادرات رؤية المملكة 2030، حيث جسدت برامج ومبادرات الرؤية البعد الإسلامي في السياسات الاقتصادية لتحقيق أهداف الرؤية والتي تتضمن التنمية المستدامة، وهي تنمية شاملة تتكامل فيها التنمية الاقتصادية مع التنمية الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والدينية، لذا ينبغي أن تتضمن برامج ومشروعات التنمية المستدامة تفعيل الدوافع الخيرية والإنسانية والثقافية والأخلاقية، لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية التي يختارها المجتمع، لذلك يُعد القطاع الخيري وغير الربحي قطاعًا حيويًا ومهمًا في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، حيث يقوم على تعاون وتكاتف أفراد المجتمع لتقديم الخدمات التي يعجز القطاع الربحي عن توفيرها، كما تعمل الدول على وضع الحوافز المختلفة لتفعيل الجوانب غير الربحية والاجتماعية والأخلاقية في سلوك وحدات وتجمعات ومؤسسات المجتمع، بما يعزز فعاليتها ومشاركتها في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة، وقد تبنّى المجتمع السعودي العقيدة والفلسفة الإسلامية كأسلوب حياة، وجعل من القرآن الكريم دستورًا يحكم مؤسسات المجتمع وينظّم علاقات أفراده، وذلك لما اختص الله به هذه الأرض المباركة من نزول الوحي فيها واحتضانها الحرمين الشريفين في قلبها، ومن هذا المنطلق كان الإسلام في صميم رؤية السعودية 2030، وجعلت الرؤية من مرتكزاتها تفعيل مساهمات المؤسسات الاقتصادية غير السوقية ذات الطابع الإنساني والإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة. [1]

الاقتصاد الإسلامي التضامني:

يُعد الاقتصاد الإسلامي التضامني أحد فروع علم الاقتصاد الإسلامي، والتي تشكل العقيدة الإسلامية مصدر النظرة الكونية للمسلم، ويهتم هذا النوع بالمؤسسات والأدوات والوسائل الاقتصادية غير السوقية التي تُسخّر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للمجتمع وفق مقاصد الشريعة في استثمار الموارد التي سخرها الله للإنسان، وعلى عكس النظام القائم على المنافسة والربح، يستند الاقتصاد الإسلامي التضامني على النصوص الشرعية التي تؤكد وتغرس الحاجة الفطرية إلى التضامن والتعاون بين الأفراد والجماعات من أجل تحقيق وظيفة اعمار الأرض، ومن هذا المنطلق يسعى الاقتصاد الإسلامي التضامني إلى ترسيخ قيم التعاون

[1] الساعاتي، عبدالرحيم بن عبدالحميد، مرجع سابق.

والتضامن من خلال انتاج السلع والخدمات عبر مؤسسات لا تخضع لألية السوق ولا تهدف للربح، ومؤسسات خيرية، بما يخدم المجتمع ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تعزيز الروابط التضامنية والتعاونية. [2]

مستهدفات الاقتصاد الإسلامي التضامني في برامج ومبادرات رؤية المملكة 2030 للمشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

تعتبر مستهدفات الاقتصاد الإسلامي التضامني في رؤية المملكة 2030 خطة تسعى من خلالها الرؤية للاستفادة من القطاع التضامني في تحقيق أثر إيجابي على جميع المستويات، ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، لذلك وضعت رؤية المملكة 2030 مستهدفات للقطاع التضامني عبر عدة جهات تدعم هذه المستهدفات، وهي:

- **أولاً: دعم نمو القطاع غير الربحي:**

يهدف دعم نمو القطاع غير الربحي إلى تنمية القطاع غير الربحي في رؤية المملكة 2030، وتعزيز دوره وزيادة تنوعه وتأثيره، ليصبح أحد الركائز الأساسية في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، ويسهم هذا القطاع في دعم منظومة العمل الحكومي، ويُعد مصدراً فاعلاً لتوليد فرص العمل، وتتحقق هذه المستهدفات من خلال التكامل مع الهيئة العامة للأوقاف، لتنظيم وتمكين العمل الاجتماعي التنموي، إلى جانب تأسيس وحدات إشرافية تُعنى بالمنظمات غير الربحية وأتمتة الخدمات بما يرفع من كفاءة الأداء ويزيد من الأثر الاقتصادي للقطاع، كما يشمل التوجه توسيع نطاق خدمات المنظمات غير الربحية، عبر تنظيم وتمكين العمل الاجتماعي التنموي، وتأسيس المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي بوصفه الجهة الرئيسية لتمكين وتنظيم هذا القطاع وتحقيق استدامته.[3]

والجدير بالذكر أن عدد المنشآت غير الربحية قد تخطى 62 ألف منظمة، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 57%، بفضل ارتفاع عدد الشركات غير الربحية والأوقاف والجمعيات وأندية الهواة، وجاء توزيع عدد الكيانات غير الربحية كالتالي: الشركات غير الربحية بلغت 45.5%، والأوقاف 26,2%، والجمعيات الأهلية بنسبة 17,2%، وتوزعت نسبة 11,1% بين أندية الهواة، والصناديق العائلية، والمؤسسات

[2] الساعاتي، عبدالرحيم بن عبدالحميد، مرجع سابق.
[3] الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني 2018-2020.

الأهلية، والجمعيات التعاونية، والجمعيات العلمية بنسبة، وجمعيات التخصصات الصحية، والمنظمات غير الربحية الصادرة بموافقة ملكية، والهيئات المهنية والغرف التجارية، وأخيراً الجامعات والمدارس غير الربحية، وعند توزيع المنظمات غير الربحية على جهات التسجيل تتصدر وزارة التجارة في التسجيل تقريباً بنسبة 46% من المنظمات غير الربحية، وعلى وجه الخصوص الشركات غير الربحية، والتي شهدت نمواً مطردًا منذ صدور نظام الشركات الجديد في عام 2023م، حيث شرّع النظام بإنشاء الشركات غير الربحية، ووصل حجم الشركات غير الربحية المسجلة قرابة 12 ألف شركة غير ربحية، وتأتي الهيئة العامة للأوقاف في المرتبة الثانية من حيث حجم المنظمات غير الربحية التي تقع تحت إشرافها بنسبة 26% تقريباً من القطاع غير الربحي، ثم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي بنسبة 21%.[4]

وعلى جانب النمو في المنظمات غير الربحية، فقد حقق القطاع غير الربحي زيادة كبيرة بلغت ما نسبته 252.76% بنهاية عام 2024م، مقارنة مع خط الأساس في عام 2015م، ليكون عدد المنظمات غير الربحية في نهاية العام 5,700 منظمة، وتتخصص هذه الكيانات في عدة مجالات مختلفة مثل؛ البيئة، والتأييد والمؤازرة، والتعليم والأبحاث، والتنمية والإسكان، والخدمات الاجتماعية، والدعوة والإرشاد، والصحة، ودعم العمل الخيري. [5]

- **ثانياً: تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق:**

يهدف تطوير القطاع غير الربحي في إطار رؤية المملكة 2030 إلى تحقيق الاستدامة وتعميق الأثر الاجتماعي للمنظمات العاملة فيه، وتعزيز دورها في الابتكار وتقديم الخدمات بجودة عالية، ويتحقق ذلك من خلال بناء منظومة متكاملة ومتقدمة تدعم تطور هذه المنظمات وتمكّنها من تبني خدمات وحلول غير تقليدية تسهم في زيادة أثرها المجتمعي، مثل إسناد بعض الخدمات الحكومية إليها وتشجيعها على الابتكار وقياس الأثر الاجتماعي لأنشطتها، كما تستهدف الرؤية تمكين القطاع غير الربحي من تقديم خدمات تنموية مؤثرة ومستدامة في مجالات تأهيل القوى العاملة وتوفير فرص العمل، إلى جانب تعزيز الالتزام بالأنظمة والحوكمة من خلال تصنيف المنظمات وضمان كفاءتها المؤسسية واستدامتها التشغيلية. [6]

---

[4] تقرير مؤسسة الملك خالد، تقرير آفاق القطاع غير الربحي 2025م.
[5] التقرير السنوي للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي لعام 2024م.
[6] الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني 2018-2020.

وقد شهدت منصات التبرع الرقمية في المملكة خلال عام 2024م أداءً متميزاً، إذ تجاوز إجمالي التبرعات من خلالها 15 مليار ريال، وتصدرت منصة إحسان للعمل الخيري قائمة أكثر المنصات فاعلية، وقد برزت مساهمة صغار المتبرعين بمبالغ رمزية تتراوح بين ريال واحد إلى مائة ريال، كعامل رئيسي في تحقيق هذا النمو، بينما بلغت مساهمة كبار المحسنين الذين تجاوزت تبرعاتهم100 ألف ريال نحو 26% من إجمالي التبرعات، وفي جانب الاستدامة المالية، ارتفعت قيمة أصول الصناديق الاستثمارية الوقفية إلى أكثر من 1,7مليار ريال بنهاية عام 2024م، وستعيد هذه الصناديق تشكيل مستقبل الاستدامة المالية في القطاع عند بلوغها 100 مليار ريال من الأصول، مدعومة باستمرار زخم النمو في معدلات التبرع حتى عام 2038م، مما يسهم في تنويع يغذي هيكل الايرادات،[7] وتمكين القطاع غير الربحي من تحقيق أثر أعمق في المجتمع السعودي.

وارتفعت معدلات مستويات الثقة في القطاع غير الربحي بين السعوديين لتصل إلى 86%، بينما انخفض مؤشر انعدام الثقة من 27%في 2017م إلى 14% في عام 2024، وتجاوز مؤشر رضا المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية القيمة المستهدفة لعام 2024، حيث بلغت 88,97%، في حين كانت القيمة المستهدفة لنفس العام 85%، وفيما يخص الإنفاق التنموي، فقد بلغت نسبة الإنفاق التنموي لعام 2024 من اجمالي إنفاق القطاع غير الربحي 75,31% متجاوزة بذلك القيمة المستهدفة لنفس العام، وفي إطار مشاركة القطاع الربحي، فقد تم إطلاق منتج ممكني القطاع، ويهدف المنتج إلى مشاركة القطاع الخاص في دعم القطاع غير الربحي، وتمكينه من تحقيق دوره المجتمعي من خلال تطوير وتوسيع الخدمات المقدمة له. [8]

وتبرز مشاركة القطاع الربحي في تحقيق أثر أعمق من خلال تعزيز قيام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية، فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص من إجمالي الانفاق الاجتماعي 1,79% محققة بذلك ارتفاع قدره 0,6% عما كان عليه الوضع في عام 2018، وزادت مشاركة الشركات الكبرى في برامج المسؤولية الاجتماعية من 30% في عام 2018 إلى 75% في عام 2025. [9]

[7] تقرير مؤسسة الملك خالد، تقرير آفاق القطاع غير الربحي 2025م.
[8] التقرير السنوي للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي لعام 2024م.
[9] الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني 2021-2025.

- **ثالثاً: تشجيع العمل التطوعي:**

تهدف رؤية المملكة 2030 إلى تعزيز مشاركة المواطنين في الأنشطة التطوعية من خلال تطوير بنية نظامية متكاملة تتيح فرص تطوع أكثر تنوعًا وجودة، بما يسهم في زيادة عدد المتطوعين وإثراء تجاربهم وتحقيق أثر إيجابي في حياتهم ومجتمعهم، كما تسعى الرؤية إلى تمكين الأفراد من اكتساب مهارات عملية تعزز قابليتهم للتوظيف، ويتحقق ذلك عبر تبنّي منظومة وطنية متكاملة للعمل التطوعي ترتكز على نشر ثقافة التطوع، وتوفير المحفزات والدعم اللازم للمشاركين، إضافة إلى تمكين وتنظيم العمل التطوعي في القطاعين غير الربحي والحكومي. [10]

تفعيل القطاع التضامني في برامج ومبادرات رؤية المملكة 2030:

تضمنت استراتيجيات تحقيق رؤية 2030 تفعيل دور مؤسسات الاقتصاد التضامني وزيادة مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة والنمو والإعمار الاقتصادي في المملكة، وكان من الأهداف الاستراتيجية للرؤية رفع كفاءة وفاعلية مشاركة هذه المؤسسات في تحقيق مستهدفات الرؤية في مختلف جوانبها، وقد برز العمق الإسلامي في برامج ومبادرات الرؤية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة استراتيجيات قامت بها المملكة العربية السعودية لتفعيل القطاع التضامني في رؤية المملكة 2030، ومنها:

- **أولاً: برنامج التحول الوطني:**

يهدف البرنامج إلى تطوير البنية التحتية اللازمة، وتهيئة البيئة الممكنة للقطاع غير الربحي، لتحقيق رؤية المملكة 2030، وذلك بالتركيز على عدة أهداف منها تعزيز وتفعيل مساهمة القطاع غير الربحي في التنمية المجتمعية، وزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي ليصل إلى 5% من خلال عدة محاور، وهي: [11]

1. **تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق:** الاستدامة المالية، وبناء القدرات المؤسسية والقوى العاملة في القطاع، وتوجيهه للعمل في مجالات التنمية، وتوفير بيئة تشريعية وتنظيمية تسهم في تنمية القطاع.
2. **تحسين فعالية وكفاءة الخدمات الاجتماعية وتمكين المواطنين من خلال منظومة الخدمات الاجتماعية:** تركز هذه الاستراتيجية على تحسين فعالية وكفاءة الخدمات الاجتماعية من خلال تطوير

[10] الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني 2018-2020.
[11] الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني 2021-2025.

سبل الوصول إليها ولا سيما للشرائح الأضعف من المجتمع، وتأهيل القدرات للعاملين في القطاع غير الربحي، لتوفير الخدمات الملائمة للمستفيدين، واستخدام الطرق الحديثة لرفع كفاءة هذه الخدمات.

3. **تشجيع العمل التطوعي وتعزيز قيام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية:** يسعى البرنامج من خلال هذه الاستراتيجية إلى تشجيع العمل التطوعي في المملكة من خلال تطوير وزيادة فرص التطوع المتاحة للأفراد، وتنظيمها وزيادة تنوعها بهدف تشجيع التبني المجتمعي للعمل التطوعي، وزيادة أعداد المتطوعين، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في العمل التطوعي، وتشجيع الشركات على تبني برامج المسؤولية الاجتماعية.

4. **دعم نمو القطاع غير الربحي:** يقدم البرنامج الدعم لنمو القطاع غير الربحي من خلال توسيع نطاق المنظمات غير الربحية، لتشمل شرائح مختلفة من المستفيدين، ومساندة منظومة الدعم الحكومي، وإنشاء فرص وظيفية لزيادة التأثير الاقتصادي والاجتماعي.

وقد قام البرنامج بالعديد من المبادرات لتعزيز ومساهمة القطاع غير الربحي في التنمية المجتمعية، بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والهيئة العامة للأوقاف، وسيتم استعراض بعض المبادرات في المبحث الأخير من هذا الفصل.

- **ثانياً: إنشاء الهيئة العامة للأوقاف:**

يُعد الوقف مؤسسة اقتصادية متميزة ينفرد بها النظام الاقتصادي الإسلامي عن غيره من النظم الاقتصادية، ويمكن تصنيفه من الاستثمارات الاجتماعية، إلا أنه يختلف عنها من حيث الدافع، فدافعه في الأصل عقدي وإيماني، إذ يعد صدقة جارية يُبتغى بها الأجر في الآخرة، في حين أن الدافع وراء الاستثمار الاجتماعي غالبًا ما يكون إنسانيًا أو اجتماعيًا أو نفعياً، وقد حرصت رؤية المملكة 2030 على توظيف الدوافع الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، وكان من أبرز القطاعات الخيرية التي أولتها الرؤية اهتمامًا خاصًا قطاع الأوقاف الذي يعد من أبرز القطاعات التي تشكّل القطاع الخيري. [12]

واستهدفت رؤية المملكة 2030 تحقيق نمو متواصل في القطاع الوقفي ليكون أحد وسائل تعزيز التكافل والتضامن الاجتماعي، ومن الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وتعمل الهيئة العامة للأوقاف على دراسة الوضع الراهن للقطاع الوقفي وتحليل التحديات والمخاطر التي تواجهه، بالتعاون مع الجهات ذات

[12] الساعاتي، عبدالرحيم بن عبدالحميد، مرجع سابق.

العلاقة، وبالاستعانة بمكاتب استشارية متخصصة، كما تسعى الهيئة إلى تنظيم وتمكين قطاع الأوقاف، وتيسير إجراءاته، وتنمية موارده، وتعظيم أثره. [13]

وقد ارتبطت أهداف الهيئة العامة للأوقاف مع عدة أهداف وتوجهات في رؤية المملكة 2030 من خلال: [14]

1. تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية من خلال خدمة المزيد من ضيوف الرحمن، وتعزيز الهوية الوطنية.
2. تمكين حياة عامرة وصحية من خلال خلق بيئة ملائمة لتمكين السعوديين.
3. تنمية وتنويع الاقتصاد من خلال إطلاق قدرات القطاعات غير النفطية الواعدة.
4. زيادة معدلات التوظيف من خلال تطوير رأس المال البشري بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل.
5. تمكين المسؤولية الاجتماعية من خلال تمكين تحقيق أثر أكبر للقطاع غير الربحي.

- **ثالثاً: صندوق دعم الجمعيات:**

يُعد الصندوق جهة مالية واستثمارية حكومية، تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ويرتبط تنظيميًا بمجلس إدارة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، كما تتكامل توجهاته مع استراتيجية التنمية الوطنية واستراتيجية تنمية القطاع غير الربحي، بما يضمن مواءمته مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، ويهدف الصندوق إلى إحداث أثر اجتماعي من خلال تمكين الجمعيات ومساعدتها في معالجة التحديات المجتمعية، ويسعى لتحقيق ذلك من خلال عدة أهداف وهي: [15]

1. المساهمة في زيادة عدد الجمعيات التي تنفذ البرامج التنموية المستدامة والمؤثرة.
2. التوسع في نطاق تقديم خدمات الجمعيات لكي تشمل المناطق والقطاعات المحتاجة.
3. تعبئة الموارد للجمعيات باستخدام قنوات متنوعة وتوزيع هذه الموارد على نحو استراتيجي.
4. تعزيز تأثير الجمعيات من خلال الموارد المالية المتجددة وذلك بواسطة الاستثمار الاجتماعي.

---

[13] الموقع الرسمي للهيئة العامة للأوقاف، https://www.awqaf.gov.sa/ar.
[14] تقرير الهيئة العامة للأوقاف لعام 2024م.
[15] الموقع الرسمي لصندوق دعم الجمعيات، https://asf.gov.sa/ar/vision-mission-goals.

- **رابعاً: منصات التبرع الرقمية الإلكترونية:**

تم تفعيل منصات التبرع الرقمية لجمع التبرعات المالية، وتشكّل أحد أدوات التمويل الجماعي الإلكتروني، وتهدف إلى زيادة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر أحد الحلول المثالية لإيصال المحتاج بالمتبرع، وكذلك تمكين الجمعيات الأهلية لمساعدتها في إتمام عمليات التبرع للحالات الإنسانية التي لديها وبرامجها الرعوية والتنموية، وتوفر احتياجات المستهدفين المختلفة حسب عمل كل منصة، وتتميز منصات التبرع الرقمية بإشراف جهات حكومية مختلفة حسب مجال عمل المنصة، مما يمنحها موثوقية وحوكمة أفضل، وأبرز المنصات الرقمية لجمع التبرعات هي: [16]

1. منصة جود الإسكان: تم إنشائها في عام 2019م بهدف توفير السكن الملائم للفئات الأشد حاجة في المجتمع السعودي، ويتم الاشراف عليها بواسطة مؤسسة سكن الأهلية التابعة لوزارة الإسكان.
2. منصة إحسان: تم إنشائها في عام 2020م، وتتنوع مجالات تخصصها، وتقع تحت إشراف الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي.
3. منصة وقفي: تم تأسيسها في عام 2020، وتهتم بدعم الأوقاف، وتشرف عليها الهيئة العامة للأوقاف.
4. منصة تبرع: تأسست في عام 2020م، وهي المنصة الوطنية للتبرعات، وتتعدد مجالات تنوعها، وتعد وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المشرف على هذه المنصة.
5. منصة شفاء: تم إطلاقها في عام 2021م، وتهدف إلى دعم المجال الصحي، ويشرف عليها صندوق الوقف الصحي التابع لوزارة الصحة.
6. منصة ساهم: أنشئت المنصة في عام 2022م، وتتيح هذه المنصة فرصة التبرع لبرامج مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية حول العالم، ويشرف عليها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

المطلب الثالث: تكامل القطاع التضامني مع القطاع الربحي لتحقيق التنمية المستدامة في رؤية المملكة 2030

ترتكز رؤية المملكة 2030 على ثلاثة محاور أساسية، مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح، وتهدف من خلال هذه المحاور إلى تحقيق اقتصاد متنوع ومستدام، يقوم على تمكين الأفراد وتنمية المجتمع، ولأهمية الأدوار التكاملية التي يقوم بها كلاً من القطاع التضامني والقطاع الربحي في تحقيق أهداف رؤية

[16] العيدي، يوسف بن عبدالله، الشمراني، فيصل، داهم، يوسف، لمحة عن القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية، 1445هـ-2023م، ص 21.

المملكة 2030، والتي من ضمنها التنمية المستدامة عبر عدة استراتيجيات تبرز تكامل القطاعين لتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: دور القطاع التضامني في النمو الاقتصادي:

يقوم القطاع التضامني بالعديد من المشاريع والمبادرات التي توجه بنفعها بشكل رئيسي إلى أفراد المجتمع، إلا أن هذه المشاريع والمبادرات لا يقتصر نفعها فقط على التنمية المجتمعية، بل يتجاوز ذلك ليؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على التنمية الاقتصادية، لذلك كان من أهداف رؤية المملكة 2030 رفع مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5%، فمن خلال القطاع يتم تمويل المشاريع التنموية، ودعم الأسر المنتجة، وأيضاً خلق الفرص الوظيفية.

ثانياً: دور القطاع الربحي في التنمية المجتمعية:

يبرز دور شركات ومؤسسات القطاع الربحي في دعم الاقتصاد المحلي لأي بلد، لذلك حرصت رؤية المملكة 2030 على زيادة مساهمة القطاع الربحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65%، وركزت الرؤية على تفعيل جانب المسؤولية الاجتماعية لدى شركات القطاع الربحي، من خلال دعم المشاريع والمبادرات المجتمعية، بالتعاون مع مؤسسات القطاع التضامني في سبيل توسيع نطاق تأثيرها، وتحقيق أثر اجتماعي أعمق.

ثالثاً: أهداف التكامل بين القطاع التضامني والقطاع الربحي:

يكمن الهدف من التكامل بين القطاعين إلى تعزيز الأثر الاجتماعي والتنموي، وتوفير حلولاً شاملة ومستدامة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، نستعرض بعض النقاط لهذا التكامل:

1. تكامل الأهداف:

يسعى القطاعين التضامني والربحي إلى تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، فمن جهة يركز القطاع التضامني على البعد الاجتماعي التنموي، ويقوم القطاع الربحي من جهة أخرى بتحقيق الأثر الاجتماعي في المجتمع عبر مشاريعه ومبادراته المجتمعية من خلال المسؤولية الاجتماعية.

2. التمويل والدعم:

يساهم القطاع التضامني في تقديم الخبرات والمشاريع التي تساهم في حل المشكلات الاجتماعية، بينما يقوم القطاع الربحي بدعم هذه المشاريع والمبادرات من خلال تقديم التمويل والموارد اللازمة.

3. التخصص والخبرة:

يتمتع القطاع التضامني بخبرة واسعة في التعامل مع القضايا التي تواجه المجتمع، مما يمكنه من التعاون مع القطاع الربحي في إيجاد الحلول المناسبة ومعالجة التحديات.

4. توسيع نطاق الأثر:

يمتلك القطاع التضامني القدرة على الوصول إلى شرائح مختلفة من المجتمع، بينما يمكّن القطاع الربحي من انتشار مؤسسات القطاع التضامني من خلال الدعم وتوسع نطاق المشاريع والمبادرات الاجتماعية.

5. التدريب والتقنية:

يمكن للقطاع الربحي أن يزوّد القطاع التضامني بالتقنيات اللازمة، كاستحداث منصات تخدم توجه القطاع التضامني، وكذلك تدريب العاملين في القطاع التضامني على طريقة استخدام تلك التقنيات.

رابعاً: نماذج التكامل بين القطاع التضامني والقطاع الربحي:

1. الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين:

وتمثل الصناديق الوقفية الاستثمارية أحد الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين، وتُعد من أدوات الاستثمار الاجتماعي، باعتبار أهدافها التنموية من خلال تحقيق عوائد مالية مستدامة، وتحقيق أثر اجتماعي، كما تهدف الصناديق الوقفية الاستثمارية في رؤية المملكة 2030، لتطوير القطاع المالي ليكون متنوع وفاعل لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر دخله، وزيادة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي، وهي من أهم ركائز رؤية المملكة 2030، وتتعدد الأمثلة على الصناديق الوقفية الاستثمارية في المملكة العربية السعودية، ومنها:

- **صندوق الملك فيصل التخصصي الخيرية (وريف الخيرية):**

ويُعد أول صندوق استثماري وقفي في السعودية، لدعم خدمات الرعاية الصحية في المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، ويسهم الصندوق في تخفيف المعاناة عن المرضى وأسرهم، بالإضافة إلى تمويل الأبحاث، والمساهمة في رقع مستوى الوعي الصحي، وتنمية الأوقاف الطبية من خلال التعاون مع المؤسسات المحلية والعالمية **الرائدة**، ويأتي الصندوق تحقيقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي، وتصرف عوائده سنوياً على مشاريع المؤسسة،[17] ويشرف بنك الإنماء على إدارة الصندوق واستثماراته.

[17] الموقع الرسمي لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، https://www.kfshrc.edu.sa/ar/giving/charity-funds.

- **الصندوق الاستثماري الوقفي (إنسان):**

تم تأسيس الصندوق في عام 2019م، [18] ويدار بواسطة بنك البلاد، وتتنوع استثمارات الصندوق في عدة مجالات: الأسهم الشرعية، والصكوك والصناديق العقارية، وصناديق الأسهم الخاصة والنقد وصفقات المرابحة، ومنذ تأسيس الصندوق زاد حجم الصندوق بنسبة تقرب من 60%. [19]

2. التمويل المشترك للمبادرات:

ويُعد التمويل المشترك أحد آليات التكامل بين القطاع التضامني والقطاع الربحي، فمن خلال القطاع التضامني تصنع المشاريع والمبادرات، ويقوم القطاع الربحي بتمويل تلك المشاريع والمبادرات ذات الأثر الاجتماعي أو التنموي، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- **برنامج الإسكان التنموي:**

يعتبر البنك الأهلي السعودي أول بنك يتبنى هذا المشروع، بالشراكة مع الجمعيات الخيرية، ووزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، والذي شمل تسليم 914 وحدة سكنية مُكتملة البناء خلال المرحلة الأولى والثانية في مختلف أنحاء المملكة، ويستهدف الأسر الأسد حاجة للسكن، ويسعى البنك بالتعاون مع مؤسسة الملك خالد الخيرية لتمكين منظمات القطاع غير الربحي في قطاع الإسكان، مما يعزز جودة الحياة والارتقاء بتقديم الخدمات للمستفيدين لتوفير المسكن الملائم للأسر المحتاجة، وسيتم إطلاق المرحلة الثالثة لبرنامج البنك للإسكان التنموي ابتداءً من عام 2025م وحتى عام 2027م على مدار ثلاث سنوات، والتي ستشمل توزيع ما يزيد عن 500 وحدة سكنية جاهزة للسكن الفوري للأسر المستفيدة في مناطق ومدن مختلفة في المملكة. [20]

- **صندوق الوقف الصحي:**

حيث قامت شركة أرامكو بدعم الصندوق بمبلغ 200 مليون ريال خلال جائحة كورونا، عبارة عن أجهزة التنفس الصناعية لغرف العناية المركزة، وأجهزة تنقية الهواء للمحاجر الصحية، [21] وأيضاً البنك السعودي البريطاني قام بدعم الصندوق بمبلغ 17 مليون ريال. [22]

---

[18] الموقع الرسمي للهيئة العامة للأوقاف، https://www.awqaf.gov.sa/ar.

[19] المحيسن، عمر بن صالح، دور الصناديق الاستثمارية الوقفية في تنمية الأوقاف (دراسة تطبيقية على الصندوق الاستثماري الوقفي لجمعية إنسان، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، 2024م، ص 179.

[20] موقع البنك الأهلي السعودي، https://www.alahli.com/ar/news.

[21] موقع شركة أرامكو، https://www.aramco.com/ar/news-media/news/aramco-supports-moh2020/.

[22] موقع البنك الأول، www.sab.com/ar/about-us/newsroom/news-year-2020-Community-Fund-Supports-SABB/ Initiative-with-SR-10-Million72-/.

- **الصندوق المجتمعي:**

أُطلقت هذه المبادرة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والهيئة العامة للأوقاف، وهو عبارة عن صندوق تبرعات نقدية، حيث أنشئ استجابة لجائحة فايروس كورونا، وبهدف الصندوق لتمويل وتنفيذ مبادرات الإغاثة والمساندة التي تخفف الآثار الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تبرعات القطاع الربحي، والأفراد، وقد قدم البنك السعودي البريطاني مبلغ 10.72 مليون ريال، كدعم للصندوق للفئات الأشد حاجة من متضرري جائحة كورونا، وقد وصل إجمالي تبرعات القطاع الربحي للصندوق أكثر من 27 مليون ريال سعودي. [23]

3. بناء القدرات البشرية والمؤسسية:

انطلاقًا من رؤية المملكة 2030 الطموحة، وسعيًا لتحقيق تطلعاتها في تنمية القطاع غير الربحي وتعزيز كفاءته وتطويره وتمكينه، أطلق المركز مجموعة من المبادرات الهادفة إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية للقطاع، والاستثمار فيهما بما يسهم في إيجاد فرص وظيفية جديدة، ورفع جاذبية القطاع لاستبقاء الكفاءات الحالية واستقطاب المتميزة منها، فضلًا عن تحسين جودة الخدمات المقدمة للمجتمع وتعظيم أثرها واستدامتها، بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والقطاع الربحي لتقديم البرامج التدريبية المتخصصة، [24] ومن الأمثلة على ذلك:

تعاون جمعية إنسان مع أسواق العثيم (أكاديمية العثيم الرقمية) لتدريب مستفيدي وموظفي الجمعية في عدة مجالات بمقر الأكاديمية، وعقد ورش عمل تدريبية لدعم موظفي ومستفيدي الجمعية، بالإضافة إلى التعاون في تنظيم المؤتمرات، وتفعيل الحملات التوعوية للجمعية والأكاديمية، وتوفير رخص التدريب الإلكتروني. [25]

خامساً: أثر تكامل القطاع التضامني والقطاع الربحي على تحقيق التنمية المستدامة في رؤية المملكة 2030:

إن التكامل بين القطاعات له آثار إيجابية تنعكس على المجتمع، لذلك حرصت رؤية المملكة 2030 على مشاركة القطاعات وتمكينها من خلال عدة استراتيجيات في سبيل إحداث أثر اجتماعي وتنموي، وإلى الدور الفعّال الذي يلعبه القطاع التضامني والقطاع الربحي من خلال تعاونهم في العديد من المشاريع والمبادرات في رؤية المملكة 2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما ينتج عنه آثار اجتماعية واقتصادية، كالتالي:

[23] موقع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، https://www.hrsd.gov.sa/knowledge-centre/initiatives/community-fund.
[24] موقع المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، https://ncnp.gov.sa/ar/pages.
[25] صحيفة أقلام الخبر الإلكترونية، https://newspens.sa/post/23250.

1. زيادة مساهمة القطاع التضامني والقطاع الربحي في الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل أحد أهداف رؤية المملكة 2030، في زيادة مساهمة القطاع التضامني إلى 5%، وكذلك زيادة مساهمة القطاع الربحي إلى 65%.
2. القدرة على تغطية مناطق أكثر، وتحديد الشرائح المحتاجة.
3. خلق فرص عمل أكثر لأفراد المجتمع من خلال المشاريع والمبادرات.
4. تعزيز الاستدامة المالية للقطاع التضامني من خلال الصناديق الوقفية الاستثمارية.
5. تحقيق جودة الحياة مثل؛ التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان للعديد من أفراد المجتمع.
6. زيادة أعداد المتطوعين.
7. تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030: في محاور مجتمع حيوي، اقتصاد مزهر، وطن طموح.

القطاعات والمبادرات التضامنية وأثرها الاقتصادي:

استهدفت رؤية المملكة 2030 مشاركة القطاع التضامني في برامجها ومبادراتها التنموية، نظراً لما يتمتع به القطاع من قدرة على تحقيق التنمية المستدامة من خلال التجارب الدولية، إلا أن القطاع في المملكة العربية السعودية لم يكن ذو فاعلية وكفاءة مقارنة بما يحققه في دول أخرى على المستوى العالمي، لذلك حرصت رؤية المملكة 2030 على تعزيز مساهمته الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، وتمكين مؤسساته من العمل بكفاءة واستدامة، وتحقيق أثر ملموس في حياة الأفراد والمجتمع، وذلك من خلال عدة استراتيجيات تهدف إلى تعزيز دوره التنموي من خلال برامج ومبادرات الرؤية، وقد استهدفت الرؤية مجموعة من القطاعات التضامنية، لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 للمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة، لذا نستعرض في هذا المبحث القطاعات التضامنية المستهدفة في الرؤية لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك مبادرات القطاع التضامني في الرؤية والتأثير الاقتصادي لها.

القطاعات التضامنية المستهدفة في رؤية المملكة 2030 لتحقيق التنمية المستدامة:

تتعدد القطاعات التضامنية المستهدفة في الرؤية لتحقيق التنمية المستدامة حيث تُعد هذه القطاعات أدوات لتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وتشمل الأوقاف، والجمعيات التعاونية، والجمعيات الأهلية، والمؤسسات الأهلية، والصناديق العائلية، وكذلك لجان التنمية الاجتماعية، وتضطلع

هذه القطاعات أيضاً بدور اقتصادي كبير في برامج ومبادرات رؤية المملكة 2030، والتي منها زيادة مساهمتها الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى المحافظة على البيئة واستدامة مواردها.

أولاً: القطاع غير الربحي:

تهدف رؤية المملكة 2030 من خلال المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي إلى تعزيز وتنظيم فاعلية منظمات القطاع غير الربحي وتنظيم دورها، وذلك عبر توسيع مشاركتها في المجالات التنموية، كما يعمل المركز على تكامل الجهود الحكومية في تقديم خدمات الترخيص والإشراف المالي والإداري والفني لتلك المنظمات، إلى جانب رفع مستوى التنسيق والدعم لضمان تحقيق أفضل أداء للقطاع غير الربحي.[26]

ويعمل القطاع غير الربحي في ست مجالات تنموية رئيسة، تشمل: البيئة، والتأييد والمؤازرة، والصحة، والتعليم والأبحاث، والتنمية والإسكان، والخدمات الاجتماعية، والدعوة والإرشاد، ودعم العمل الخيري، ويأتي هذا التوجه في إطار سعي القطاع إلى إبراز تنوع مجالاته التنموية، وتسليط الضوء على دوره الحيوي في دعم التنمية الاجتماعية وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

ثانياً: قطاع الأوقاف:

تُعد المملكة العربية السعودية من الدول الغنية بالأوقاف بفضل مكانتها المرموقة بين الدول الإسلامية، وقد شهد القطاع الوقفي على مر السنين تحولات وتطورات تنظيمية تمثلت في إنشاء الهيئة العامة للأوقاف عام 2015، بهدف تنظيم الأوقاف والمحافظة عليها وتطويرها وتنميتها داخل السعودية، كما تتميز الأوقاف الحالية بمرونتها الكبيرة في تحديد الأنشطة الخيرية ومواقع تنفيذ الأنشطة وطبيعة القائمين عليها وآلية تنفيذ هذه الأنشطة، في ظل الإمكانات المسخرة للقطاع لتحقيق رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة.[27]

ويُعد القطاع الوقفي مؤثراً ومساهماً كبيراً في العمل الخيري على مر العصور، ويجسد أسمى قيم العطاء، والتراحم، والتعاون التي حث عليها الإسلام، ويشكّل أحد أهم أدوات الاقتصاد الإسلامي التضامني التي تعزز الاستدامة المالية والتنمية المجتمعية في العالم الإسلامي، لذا حرصت رؤية المملكة 2030 على فتح آفاق

[26] موقع المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، https://ncnp.gov.sa/ar/pages.
[27] كوشك، أفنان، أحمد، حبيب، دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030، ص 5.

جديدة للقطاع الوقفي بدلاً من الأدوار التقليدية التي تقوم على العمل الخيري المحدود، ليكون له أدوار تنموية واستثمارية مستدامة تزيد من الأثر الاقتصادي والاجتماعي للقطاع، وتسهم في دعم وتمويل المؤسسات والمشاريع التنموية التي تهدف إلى محاربة الفقر، ودعم التعليم والصحة والعديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وتوسيع مجالاته الاستثمارية.

ثالثاً: الجمعيات الأهلية:

هي كل مجموعة ذات تنظيم مستمر لمدة محددة أو غير محددة تتكون من أفراد ذوي صفة طبيعية أو اعتبارية أو منهما معاً، ولا تهدف أساساً للربح، إنما تؤسس من أجل تحقيق غرض من مقاصد التعاون أو التكافل، [28] وقد حددت المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية المحدثة أغراض أو أنشطة الجمعية، وهي: [29]

1. البر، أو التكافل، أو الخدمات العامة، أو الرعاية.
2. ديني، أو اجتماعي، أو ثقافي، أو صحي، أو بيئي، أو تنموي، أو توعوي، أو تقني، أو موسمي.
3. تربوي، أو تعليمي، أو علمي، أو بحثي، أو تدريبي.
4. مهني، أو حرفي، أو إبداعي، أو شبابي، أو نسائي، أو طفولي، أو سياحي، أو تطوعي.
5. حماية المستهلك، والحماية الأسرية.
6. الكوارث والأزمات وتحقيق السلامة للمجتمع.
7. التنمية الأسرية، والاجتماعية.
8. أي نشاط أهلي آخر يقدره المركز.

رابعاً: الجمعيات التعاونية:

تُعد الجمعيات التعاونية منظمات أو جمعيات يؤسسها مجموعة من الأفراد بهدف تحسين أوضاعهم الاجتماعية أو التنموية، وتمتاز الجمعيات التعاونية بقدرتها على الاسهام في محاربة الفقر والجهل، من خلال الالتزام بالمبادئ التعاونية الأساسية المعتمدة، وعلى الرغم من أن هذه الجمعيات تسعى لتحقيق الربح إلا

[28] التقرير السنوي للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي لعام 2024م.
[29] اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية المحدثة، 2025م.

أن غايتها الرئيسية تكمن في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لأعضائها، كما هو معمول به في المنظمات غير الربحية، [30] مما يسهم في تحسين ظروف العمل والوصول إلى السوق، وخلق مشاريع تنموية مدرة للدخل، كما يشجع على ذلك الاقتصاد الإسلامي التضامني.

وتشرف وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على الجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية، وتهدف الوزارة إلى دعم وتطوير البيئة الممكنة للجمعيات التعاونية من خلال تعزيز أدوات التمويل، وتوسيع الشراكات مع القطاعين العام والخاص، وتفعيلها لتكون مكون حيوي ضمن الاقتصاد السعودي، وتوجيهها لتكون أحد أدوات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في المملكة، مما ينعكس على تمكين القطاع غير الربحي ورفع مساهمته الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وتنمية المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى توسيع أثره الاقتصادي والاجتماعي، وتفعيل مساهمته في مختلف القطاعات الحيوية، [31]

خامساً: المؤسسات الأهلية والصناديق العائلية:

كيانات مستمرة لمدة محددة أو غير محددة، يؤسسها فرد أو مجموعة من الأفراد ذوي صفة طبيعية أو اعتبارية أو منهما معاً، ولا تهدف إلى الربح بل تهدف إلى تحقيق غرض أو أكثر من أغراض النفع العام أو الخاص، وتعتمد هذه الكيانات في تمويلها على ما يخصصه لها المؤسس أو مجموعة المؤسسون من أموال أو أوقاف أو هبات أو وصايا، وتندرج الصناديق العائلية والأهلية بمختلف أنواعها تحت المؤسسات الأهلية. [32]

وتهدف المؤسسات الأهلية من خلال مبادراتها ومشاريعها إلى تنمية القطاع غير الربحي في المملكة، وتحقيق أثر أعمق للقطاع على الجانب الاجتماعي والاقتصادي، والمساهمة في تلبية الاحتياجات التنموية في المملكة العربية السعودية، وزيادة نمو عدد المؤسسات الأهلية، ودعم تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

سادساً: لجان التنمية الاجتماعية الأهلية:

هي لجان تشرف عليها مراكز التنمية الاجتماعية، وتهدف إلى تحفيز الأهالي وتشجيعهم على تأسيسها من أجل دراسة احتياجات مناطقهم ومجتمعاتهم المحلية، والعمل على تلبيتها من خلال تنفيذ برامج تنموية

[30] تقرير حوكمة المنظمات غير الربحية (مكين) لعام 2020 (حالة الجمعيات الأهلية).
[31] موقع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، https://www.hrsd.gov.sa/media-center/news/.
[32] تقرير حوكمة المنظمات غير الربحية (مكين) لعام 2020 (حالة الجمعيات الأهلية).

متنوعة تقترحها اللجان، ويسهم أفراد المجتمع في دعمها مادياً ومعنوياً،[33] مما يعزز المشاركة المجتمعية لأفراد المجتمع في عملية صنع القرار وتحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يشجع عليه الاقتصاد الإسلامي التضامني، ويتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030.

المطلب الثالث: مبادرات القطاع التضامني في الرؤية والتأثير الاقتصادي لها

قام القطاع التضامني بالعديد من المبادرات في رؤية المملكة 2030، بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والهيئة العامة للأوقاف، وتستهدف مبادرات وبرامج الاقتصاد الإسلامي التضامني في رؤية المملكة 2030 إلى زيادة فعالية الاقتصاد الإسلامي التضامني في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، وفيما يلي مجموعة مختارة من المبادرات، مع العلم أنه يوجد الكثير من المبادرات التي نفذها البرنامج مع الجهات الأخرى.

1. مبادرة تأسيس المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي:

تم تنفيذ هذه المبادرة بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، حيث تم إنشاء المركز استجابة لتنمية القطاع غير الربحي، ونقل خدمات التنمية المقدمة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى المركز، وكذلك لتحقيق أثر أعظم للقطاع غير الربحي على الصعيد الاجتماعي والصعيد الاقتصادي من خلال الإشراف الشامل، والتعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية لتقديم خدمات الترخيص لمؤسسات القطاع، وكذلك تنظيم وتحديد دور منظمات القطاع غير الربحي وتفعيله وتوسيعه في المجالات التنموية، بالإضافة إلى الدعم والتنسيق.[34]

وقد ساهمت مبادرة تأسيس المركز في ارتفاع مؤشر مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً منذ عام 2017م إلى عام 2023م، حيث ارتفع من 0,2% إلى 0,99%، محققاً بذلك المستهدف المرحلي للعام 2023م إلى 2025م، ومحققاً نمو سنوي مركب بنسبة 27%، ويرجع السبب في ارتفاع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى الإصلاحات التي طرأت على القطاع، وكذلك تطوير البنية التحتية لدعم نمو القطاع،[35] وبلغت مساهمة القطاع غير الربحي الاقتصادية في عام 2023م إلى 102 مليار ريال، وتعادل 3,3% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعد قطاع الأوقاف أكثر المساهمين بمبلغ 48

[33] تقرير حوكمة المنظمات غير الربحية (مكين) لعام 2020 (حالة الجمعيات الأهلية).
[34] التقرير السنوي للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي لعام 2024م.
[35] التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2024م.

مليار ريال، وساهم القطاع غير الربحي بإنفاق 47 مليار ريال، وأسهم التطوع بمبلغ 5 مليار ريال، وأضافت الجمعيات التعاونية 2 مليار ريال. [36]

وتشير البيانات إلى أن إيرادات القطاع غير الربحي في المملكة باستثناء الأوقاف بلغت 54,4 مليار ريال خلال عام 2023م، مسجلة بذلك نمواً بنسبة 33% مقارنة بعام 2022م، وتعد أنشطة الصحة، والتعليم، ووسطاء التطوع وتعزيز التطوع أكثر المساهمين في إجمالي الإيرادات لمنظمات القطاع غير الربحي، وتتصدر الأنشطة الصحية في القطاع أعلى الإيرادات بنسبة 70% من اجمالي إيرادات المنظمات غير الربحية مقارنة بعام 2022م، ثم الأنشطة التعليمية والبحثية ثانياً من حيث الإيرادات بنمو بلغ نسبته 53% مقارنة بعام 2022م، وتأتي أنشطة وسطاء التطوع وتعزيز التطوع محققة نمواً بنسبة 36% مقارنة بعام 2022م، وفي المقابل بلغ اجمالي نفقات القطاع غير الربحي نحو 47 مليار ريال في عام 2023م، محققاً ارتفاعاً بنسبة 33% عن العام الذي قبله، وتعد أنشطة الصحة، والتعليم، والبيئة أكثر الأنشطة إنفاقاً في منظمات القطاع غير الربحي، [37] وقد بلغت نسبة المنظمات غير الربحية المتخصصة التي تدعم الأولويات التنموية 92.29% متجاوزة بما كان مستهدف في نفس العام بنسبة 16,29%، [38] مما يوضح تنوع الأنشطة التنموية والخدمية للقطاع غير الربحي، وتعزيز دوره كركيزة أساسية لدعم الاقتصاد المحلي.

كما يتفوق القطاع غير الربحي على القطاع الخاص في معدل توطين الوظائف ومتوسطات الأجور، حيث وصلت نسبة السعودة 59% في القطاع غير الربحي بمتوسط أجور 8,670 ريال للسعوديين مقارنة بنسبة سعودة 21% في القطاع الخاص ومتوسط أجور 7,700 للسعوديين. [39]

2. مبادرة ابتكار حزم ونماذج استثمارية وتمويلية ذات أثر اجتماعي:

تم تنفيذ هذه المبادرة بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وتهدف هذه المبادرة إلى وضع أطر تنظيمية وتسهيلات لجذب رؤوس الأموال من القطاع الخاص لزيادة رأس المال الخيري، مما يعزز من رفع الناتج المحلي غير النفطي، وتحقيق قيمة مضافة أعلى للاقتصاد المحلي، كما يسعى البرنامج من خلال هذه المبادرة إلى دعم وتمكين منظمات القطاع غير الربحي من الدخول في الاستثمار الاجتماعي، لتمكينها من إيجاد التمويل المناسب والقابل للاسترداد لتغطية احتياجاتها الرأسمالية، مع ضمان مواءمة

[36] تقرير مؤسسة الملك خالد، تقرير آفاق القطاع غير الربحي 2025م.
[37] الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات منظمات القطاع غير الربحي لعام 2023م.
[38] التقرير السنوي للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي لعام 2024م.
[39] تقرير مؤسسة الملك خالد، تقرير آفاق القطاع غير الربحي 2025م.

المنتجات المقترحة وفعاليتها مع الاحتياجات والأولويات، وتشمل المبادرة كذلك بناء منصة ومنظومة شاملة لتحفيز زيادة المساهمات المالية للقطاع، مما يسهم في معالجة الفجوة التشريعية للاستثمار الاجتماعي، ورفع مستوى التدفقات النقدية من القطاع. [40]

وتُعد الصناديق الوقفية الاستثمارية أحد الحزم الاستثمارية المبتكرة، وقد حققت الصناديق عائداً إيجابياً بمقدار 6,4% لمتوسط ثلاث سنوات (2021-2023م)، ويرتفع الأداء إلى 8% بالمتوسط عند استبعاد أقل الصناديق أداءً، وتشير تقديرات مؤسسة الملك خالد من خلال السيناريو المدفوع بالابتكار (استمرار الزخم) إلى نمو الصناديق بقدر 33% في عام 2038م، [41] وقد بلغ عدد الصناديق الوقفية المرخصة 31 صندوقاً، بحجم أصول بلغت 608 مليون ريال. [42]

3. مبادرة بناء منظومة لتمكين المشاركة التطوعية:

تم تنفيذ هذه المبادرة بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وتهدف المبادرة إلى تهيئة بيئة محفزة لتمكين وتفعيل العمل التطوعي، من خلال تطوير الآليات والوسائل التي تربط المتطوعين بالجهات المقدمة للفرص التطوعية، وتتضمن هذه المبادرة مجموعة من المشاريع، ومن أبرزها: [43]

- إطلاق وتشغيل البوابة الوطنية للتطوع التي تتيح تسجيل المتطوعين والإعلان عن الفرص التطوعية من قبل الجهات الحكومية وغير الربحية.
- تصميم آلية لاحتساب القيمة الاقتصادية للعمل التطوعي.
- تطوير أداة لقياس رضا المتطوعين عن تجربتهم التطوعية.
- تنفيذ برامج تدريبية للجهات الداخلية والخارجية على استخدام البوابة الوطنية للتطوع.
- إطلاق حملات تسويقية موجهة للأفراد والمنظمات للتعريف بإمكانات البوابة الوطنية ودورها في تعزيز ثقافة العمل التطوعي.

---

[40] الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني (2021-2025).
[41] تقرير مؤسسة الملك خالد، تقرير آفاق القطاع غير الربحي 2025م.
[42] الموقع الرسمي للهيئة العامة للأوقاف، https://www.awqaf.gov.sa/ar.
[43] الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني (2021-2025).

وقد استهدفت رؤية المملكة 2030 تشجيع العمل التطوعي، والوصول لعدد مليون متطوع بحلول 2030، إلا أن المستهدف قد تحقق قبل ذلك بست سنوات، ففي عام 2024 بلغ عدد المتطوعين أكثر من مليون متطوع، وقيمة اقتصادية للمتطوع الواحد بقيمة 138,94 متجاوزة القيمة المستهدفة لعام 2024، والتي كانت بقيمة 64,75 للفرد الواحد، ويعود السبب في تحقيق كل ذلك لتنوع الفرص التطوعية التي يمكن أن يشارك فيها أفراد المجتمع بالمملكة، حيث بلغ عدد الفرص التطوعية 542,622 خلال عام 2024، متجاوزة بذلك المستهدف بنسبة 75% مقارنة بما كان مستهدف في نفس العام. [44]

وأظهرت الإحصاءات أن نحو 23% من السعوديين مارسوا العمل التطوعي، في حين قام 47% منهم بالتبرع خلال عام 2024م، ومع ذلك فإن هذه الأرقام انعكست بصورة أقل في منصات العمل التطوعي ومنصات التبرع نتيجة تفضيل شريحة واسعة من السعوديين لتقديم التبرعات لأشخاص يعرفونهم بشكل مباشر وممارسة التطوع بطريقة غير رسمية خارج المنصات، وقد بلغ إجمالي الساعات التطوعية الموثقة 53 مليون ساعة تطوعية من أصل 150 مليون ساعة تطوعية تم تقدير قيمتها الاقتصادية بما يزيد على 5 مليار ريال. [45]

النتائج

1. الاقتصاد الاجتماعي التضامني نموذج اقتصادي مبني على التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، ويهدف من خلال مؤسساته إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص.
2. الأهمية التي يتمتع بها الاقتصاد الاجتماعي التضامني كنموذج بديل للأنظمة التقليدية جعلت العديد من الدول والمنظمات الدولية تعترف به من خلال الدساتير والتشريعات.
3. انتشار مؤسسات ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني حول العالم يعطي إشارة واضحة لنجاح هذا النموذج في التنمية والعدالة الاجتماعية.
4. يتوافق الاقتصاد الاجتماعي التضامني والاقتصاد الإسلامي التضامني في المرتكزات والمبادئ والأهداف التي يسعون لتحقيقها.
5. يوجد بعض الفوارق بين الاقتصاد الإسلامي التضامني والاقتصاد الاجتماعي التضامني فيما يخص الاستثمارات والتمويل.

[44] التقرير السنوي للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي لعام 2024م.
[45] تقرير مؤسسة الملك خالد، تقرير آفاق القطاع غير الربحي 2025م.

6. إن الاقتصاد التضامني موجود منذ خلق البشرية، وقد حثت عليه الشريعة الإسلامية من خلال النصوص الشرعية.
7. تبين التجارب الإسلامية للاقتصاد الإسلامي التضامني مدى فعالية هذا النموذج في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
8. استغلت المملكة العربية السعودية توظيف العمق الإسلامي في برامج ومبادرات الرؤية لتحقيق أهدافها.
9. يُعد الاقتصاد الإسلامي التضامني في المملكة العربية السعودية بمؤسساته المختلفة قطاع حيوي مؤهل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في برامج ومبادرات رؤية المملكة 2030.
10. يبرز دور القطاع التضامني في برامج ومبادرات رؤية المملكة 2030 لتحقيق التنمية المستدامة من خلال البرامج والمبادرات التي يقدمها عبر عدة جهات مختلفة، كبرامج جودة الحياة، وتنويع الاقتصاد، والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية.
11. يظهر الدور الفعّال للقطاع الربحي للمشاركة في تنمية المجتمع من خلال تبنيه المسؤولية الاجتماعية.
12. يتكامل القطاع التضامني مع القطاعات الحكومية والخاصة في تنفيذ مشاريع ومبادرات تحقق أهداف رؤية المملكة 2030 لتحقيق التنمية المستدامة.
13. الاقتصاد الإسلامي التضامني يعزز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة من خلال برامج ومبادرات رؤية المملكة 2030.

خاتمة

تم من خلال هذه الدراسة عرض الدور الفعّال للاقتصاد الإسلامي التضامني في برامج ومبادرات رؤية المملكة 2030 لتحقيق التنمية المستدامة، يأتي ذلك للاستفادة من هذا النموذج في تحقيق أثر إيجابي على جميع المستويات، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، من خلال ست مجالات تنموية البيئة، والتأييد والمؤازرة، والصحة، والتعليم، والأبحاث، والتنمية والإسكان، والخدمات الاجتماعية، والدعوة والإرشاد، ودعم العمل الخيري، وقد تم إيضاح مستهدفات الاقتصاد الإسلامي التضامني في برامج ومبادرات رؤية المملكة 2030 للمشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دعم القطاع غير الربحي، وقد شهد القطاع زيادة في عدد المنظمات غير الربحية تخطى حاجز 62 ألف منظمة غير ربحية، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 57%، تتوزع بين الأوقاف والجمعيات الأهلية وأندية الهواة والمؤسسات الأهلية والجمعيات التعاونية، وغيرها من المنظمات غير الربحية، وكذلك تمكين القطاع غير الربحي من

تحقيق أثر أعمق من خلال تحقيق الاستدامة وتعميق الأثر الاجتماعي للقطاع، وتعزيز دوره في الابتكار وتقديم خدمات بجودة عالية، الجدير بالذكر أن منصات التبرع الرقمية حققت أداءً متميزاً خلال عام 2024م، إذ تجاوزت إجمالي التبرعات من خلالها حاجز 15 مليار ريال سعودي، وارتفعت قيمة أصول الصناديق الاستثمارية الوقفية إلى أكثر من 1,7 مليار ريال سعودي بنهاية عام 2024م، مما يسهم في تنويع إيرادات القطاع وتمكينه من تحقيق أثر أعمق في المجتمع، ومشاركة القطاع الربحي من خلال قيام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية، حيث ارتفعت نسبة مساهمة الشركات في برامج المسؤولية الاجتماعية إلى 75% في عام 2025م، وبلغت نسبة مساهمته من إجمالي الانفاق الاجتماعي 1,79%، ويأتي تشجيع العمل التطوعي كأحد مستهدفات القطاع التضامني من خلال إنشاء المنصة الوطنية للعمل التطوعي، وقد عملت الرؤية على تفعيل دور القطاع التضامني من خلال عدة استراتيجيات يأتي على رأسها برنامج التحول الوطني الذي يهدف إلى تطوير البنية التحتية وتهيئة البيئة الممكنة للقطاع، وزيادة مساهمته الاقتصادية لتصل إلى 5%، وإنشاء الهيئة العامة للأوقاف وكذلك صندوق دعم الجمعيات، ومنصات التبرع الرقمية، وقد استعرضنا التكامل بين القطاع التضامني والربحي في رؤية المملكة 2030 لتحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة محاور كالتمويل والدعم، والتخصص والخبرة، وتوسيع نطاق الأثر، والتدريب والتقنية، وقد تم استعراض بعض نماذج التكامل بين القطاعين كصندوق الملك فيصل التخصصي الخيرية (وريف الخيرية)، وبرنامج الإسكان التنموي، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية، وقد وبلغت مساهمة القطاع غير الربحي الاقتصادية في عام 2023م إلى 102 مليار ريال، وتعادل 3,3% من الناتج المحلي الإجمالي، ويُعد قطاع الأوقاف أكثر المساهمين بمبلغ 48 مليار ريال، وساهم القطاع غير الربحي بإنفاق 47 مليار ريال، وأسهم التطوع بمبلغ 5 مليار ريال، وأضافت الجمعيات التعاونية 2 مليار ريال، ويتفوق القطاع غير الربحي على القطاع الخاص في معدل توطين الوظائف ومتوسطات الأجور، حيث وصلت نسبة السعودة 59% في القطاع غير الربحي بمتوسط أجور 8,670 ريال للسعوديين مقارنة بنسبة سعودة 21% في القطاع الخاص ومتوسط أجور 7,700 للسعوديين، وتُعد الصناديق الوقفية الاستثمارية أحد الحزم الاستثمارية المبتكرة، وقد حققت الصناديق عائداً إيجابياً بمقدار 6,4% لمتوسط ثلاث سنوات (2021-2023م)، وقد بلغ إجمالي الساعات التطوعية الموثقة 53 مليون ساعة تطوعية من أصل 150 مليون ساعة تطوعية تم تقدير قيمتها الاقتصادية بما يزيد على 5 مليار ريال.

المراجع

1. التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2024م.
2. التقرير السنوي للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي لعام 2024م.
3. تقرير الهيئة العامة للأوقاف لعام 2024م.
4. تقرير حوكمة المنظمات غير الربحية (مكين) لعام 2020 (حالة الجمعيات الأهلية).
5. تقرير مؤسسة الملك خالد، تقرير آفاق القطاع غير الربحي 2025م.
6. الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني 2018-2020.
7. الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني 2021-2025.
8. الساعاتي، عبدالرحيم بن عبدالحميد، ورقة عمل قدمت لحوار الأربعاء بمعهد الاقتصاد الإسلامي بعنوان دور الاقتصاد الإسلامي التضامني في تحقيق مستهدفات رؤية 2030 للتنمية المستدامة، 2025م.
9. صحيفة أقلام الخبر الإلكترونية، https://newspens.sa/post/23250
10. العيدي، يوسف بن عبدالله، الشمراني، فيصل، داهم، يوسف، لمحة عن القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية، 1445هـ-2023م.
11. كوشك، أفنان، أحمد، حبيب، دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030.
12. اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية المحدثة، 2025م.
13. المحيسن، عمر بن صالح، دور الصناديق الاستثمارية الوقفية في تنمية الأوقاف (دراسة تطبيقية على الصندوق الاستثماري الوقفي لجمعية إنسان، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، 2024م.
14. موقع البنك الأهلي السعودي، https://www.alahli.com/ar/news
15. موقع البنك الأول،
www.sab.com/ar/about-us/newsroom/news-year-2020/SABB-Supports-Community-Fund-Initiative-with-SR-72-10-Million /
16. الموقع الرسمي لصندوق دعم الجمعيات، https://asf.gov.sa/ar/vision-mission-goals.
17. الموقع الرسمي للهيئة العامة للأوقاف، https://www.awqaf.gov.sa/ar.

18. الموقع الرسمي لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، https://www.kfshrc.edu.sa/ar/giving/charity-funds.

19. موقع المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، https://ncnp.gov.sa/ar/pages.

20. موقع شركة أرامكو،

https://www.aramco.com/ar/news-media/news/2020/aramco-supports-moh

21. موقع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية،

https://www.hrsd.gov.sa/knowledge-centre/initiatives/community-fund.

22. الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات منظمات القطاع غير الربحي لعام 2023م.